THE ECONOMY

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

الاقتصاد

Quarterly bulletin published by SEA (JUNE 2026)

نشـرة ربع سـنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السـعودية (محرم 1448 هـ)

كلمة افتتاحية
Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يصدر عدد يونيو من «نشرة الاقتصاد» للربع الثاني من عام 2026م، والذي يغطي العديد من فعاليات جمعية الاقتصاد السعودية والتي من أبرزها ملتقى «اقتصاديات المدن الخليجية، وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكية رقمية» برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر آل سعود محافظ الأحساء، والذي خرج بتوصيات ومقترحات مهمة تجدونها منشورة في الصفحة الثالثة من العدد.

كما نتطلع أن تحوز محتويات العدد الأخرى على استحسانكم والتي تتضمن موجزاً لأخبار جديدة من قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومن قسم الاقتصاد بجامعة الملك خالد بابها. ويقدم لكم العدد أيضا ملخص لكتابين حديثين، وكذلك مجموعة من المقالات الاقتصادية منها: اقتصاد الرياضة بين النمو العالمي ومستهدفات رؤية السعودية 2030؛ فجوة العرض والطلب في القطاع الصحي الخاص؛ تأثير تقلبات النفط على قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية؛ حاجة دول مجلس التعاون لمسح طولي لوحي؛ وأخيراً مقال عن اقتصاديات «الإشارة» يُشخّص لماذا يفضّل سوق العمل جامعات محددة؟

يتضمن العدد مقال اقتصادي باللغة الإنجليزية، وهو بمثابة تعقيب على مقال البروفيسور مايكل سبنس (المنشور في العدد السابق) بعنوان Adam Smith at 250 » يتطرق فيه البروفيسور Abhinay Muthoo إلى التأثير العميق للذكاء الاصطناعي التوليدي على العمال، والمنشآت والاقتصادات النامية، وما يحمله ذلك من تداعيات جوهرية على القوة التفاوضية للأطراف المختلفة ويعيد تشكيل المشهد الاستراتيجي للتفاوض والمنافسة والتعاون، مما سيغيّر من رؤية آدم سميث للتخصص.

ويختم العدد في صفحته الأخيرة بملخص لعناوين البحوث العربية والانجليزية المنشورة في عدد يونيو 2026م من مجلة «الدراسات الاقتصادية Journal of Economic Studies»، التي تصدرها الجمعية منذ عام 1998م.

نظّمت جمعية الاقتصاد السعودية ملتقى: اقتصاديات المدن الخليجية وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكية رقمية

The SEA Organizes a Forum on "The Economics of Gulf Cities and Empowering the Private Sector Towards Smart Digital Cities"

برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر آل سعود محافظ الأحساء، نظمت جمعية الاقتصاد السعودية ملتقى (اقتصاديات المدن الخليجية وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكية رقمية)، وذلك بالشراكة مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبالتعاون مع جامعة الملك فيصل وباستضافة كريمة من غرفة الاحساء في يوم الثلاثاء 2 ذي الحجة 1447هجري (19 مايو 2026م).

استهدف الملتقى مناقشة دور القطاع الخاص كشريك استراتيجي في التحول الحضري الذكي، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ودعم الاستدامة الحضرية، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. جمع الملتقى المتخصص نخبة من الأكاديميين والمستثمرين وصناع القرار والخبراء من المدن الخليجية لعرض ومناقشة التجارب الفعلية في التحول نحو المدن الذكية، مع التركيز على مناقشة التحديات والحلول والخروج بعدد من التوصيات. ركزت جلسات الملتقى على دراسة إعادة تشكيل اقتصاديات المدن الخليجية من خلال استراتيجيات الاستثمار والتمويل، النمو الاقتصادي والاستدامة، وإدارة المخاطر وذلك في ثلاثة محاور رئيسة:

1- المدن الذكية والاقتصاد الرقمي

2- التنمية الاقتصادية والاستثمار

3- التمويل الحضري والشراكات الاستراتيجية

ويأتي انعقاد هذا الملتقى في محافظة الأحساء ضمن سلسلة من المؤتمرات والفعاليات العلمية والندوات التوعوية التي تقدمها جمعية الاقتصاد السعودية منذ تأسيسها عام 1985م. وتستهدف الجمعية من خلال توسيع النطاق الجغرافي لنشاطاتها وتحقيقاً لأهدافها كجمعية علمية وطنية تجمع المتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية ومن خارجها.

الرقم الدولي المعياري
ردمد (إلكتروني) E-ISSN 3122-3117
ردمد (ورقي) P-ISSN 3122-3109

استقبال المقالات والأخبار العلمية والمهنية
SEAB1@ksu.edu.sa

برعاية
أرقام
argaam

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

فعاليات الجمعية
Association Activities

1.دورة تدريبية بعنوان «الحوكمة في القطاع العام ودورها في تعزيز الأداء والكفاءة الاقتصادية»

نظّمت جمعية الاقتصاد السعودية دورة تدريبية بعنوان «الحوكمة في القطاع العام ودورها في تعزيز الأداء والكفاءة الاقتصادية» مساء الأثنين 27 / 4 / 2026م. قدمها الأستاذ هاني قشلان. يمكنكم مشاهدة تسجيل الدورة كاملًا عبر الرابط اضغط هنا

2. ملتقى «اقتصاديات المدن الخليجية وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكية رقمية»

برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر آل سعود محافظ الأحساء، نظمت جمعية الاقتصاد السعودية ملتقى «اقتصاديات المدن الخليجية وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكية رقمية»، وذلك بالشراكة مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبالتعاون مع جامعة الملك فيصل وباستضافة من غرفة الاحساء في يوم الثلاثاء 2 ذي الحجة 1447هجري (19 مايو 2026م). يمكنكم مشاهدة تسجيل الملتقى كاملًا عبر الرابط. اضغط هنا

3. محاضرة متخصصة في الاقتصاد القياسي

نظّمت جمعية الاقتصاد السعودية مساء يوم الخميس 4 / 6 / 2026م محاضرة متخصصة في الاقتصاد القياسي بعنوان:

TNARDL : من اللا تماثل الثنائي إلى النمذجة ثلاثية الأنظمة في السلاسل الزمنية

TNARDL: From the Epistemological Question to Multi-Regime Econometric Modeling

قدمها أ.د. عماد الدين المصبح، وأدارها د. طلال السبهان. يمكنكم مشاهدة تسجيل المحاضرة كاملًا عبر الرابط اضغط هنا

4. زيارة السيد جستن الإكسندر لجمعية الاقتصاد السعودية

استضافت جمعية الاقتصاد السعودية في 17 يونيو 2026م السيد جستن الإكسندر مدير مركز اقتصاديات الخليج في واشنطن وهو أستاذ زائر في معهد دول الخليج العربية وفي معهد جيمس بيكر. تم اثناء الزيارة التطرق لعدة مواضيع اقتصادية بما في ذلك الانجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية والظروف السائدة في منطقة الخليج وانعكاساتها الاقتصادية. كما تم الحديث عن جمعية الاقتصاد السعودية كجمعية علمية بحثية والدور الاستشاري الذي يمكنها القيام به في ظل وجود خبرات وكفاءات علمية وطنية.

توصيات ملتقى

«اقتصاديات المدن الخليجية وتمكين القطاع الخاص نحو مدن ذكيّة رقمية»

(2 ذو الحجة 1447 هجري / 19 مايو 2026م)

- تبني سياسات تنموية مستدامة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم القطاعات الواعدة مثل السياحة، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والتعدين، والزراعة، والصناعات الغذائية، والخدمات الذكية، بما يعزز الجاذبية الاستثمارية للمدن الخليجية.
- توجيه الاستثمارات المستقبلية نحو الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) والتقنيات الذكية، مع الاستعداد للتحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى نماذج اقتصادية قائمة على الابتكار والمعرفة.
- تبني رؤى وطنية واستراتيجيات تنموية واضحة للمدن الذكية (Smart Cities)، ترتكز على المزايا النسبية لكل مدينة خليجية، بما يسهم في بناء مدن تنافسية عالمياً وقادرة على استيعاب التحولات الاقتصادية والتقنية المستقبلية.
- تطوير بيئات تنظيمية وتجريبية مرنة (Regulatory Sandbox) لدعم الابتكار واختبار الحلول الذكية، خصوصاً في مجالات الزراعة الذكية، والخدمات الحضرية، والتقنيات الناشئة.
- توجيه جزء من المساهمة المجتمعية من تدفقات الاستثمارات الدولية إلى الخليج العربي نحو تنفيذ مشاريع تخدم مفهوم المدينة الذكية، مع تحديد كل دولة خليجية مدن قابلة للنمو المتوافق مع استراتيجيات المدن الذكية الحقيقية.
- تمكين القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، والخدمات الذكية، وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر نماذج الشراكات الذكية (Smart PPP) بالتعاون مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة، وبما يعزز جودة الحياة وكفاءة تقديم الخدمات.
- تعزيز الريادة الخليجية في تطوير منظومات ذكية لجمع البيانات من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، والعمل على تبني إطار خليجي موحّد يحدد معايير وآليات جمع البيانات الداعمة لتطوير المدن الذكية.
- توسيع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة وتحليل البيانات الضخمة، بما يتيح إدارة متكاملة للمدن الذكية تستند إلى البيانات الفورية والتحليلات التنبؤية ويسهم في توفير رؤى دقيقة تدعم التخطيط الحضري وترفع كفاءة إدارة المدن الذكية في الدول الخليجية.
- دعم تطوير منظومات التعليم والتأهيل الرقمي، من خلال تحديث المناهج الجامعية والتعليمية لتشمل مهارات الذكاء الاصطناعي (AI)، والتحول الرقمي، والتقنيات الحديثة المرتبطة بمتطلبات المدن الذكية.
- تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على توجيه الدراسات والأبحاث العلمية نحو موضوعات الاقتصاد الرقمي والمدن الذكية، وربطها باحتياجات التنمية، والشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص.
- تعزيز التكامل المؤسسي، وتوحيد قواعد البيانات، وبناء منظومات تخطيط حضري ذكية قائمة على البيانات (Data-Driven Urban Planning) لدعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستباقي، وتحسين كفاءة الخدمات.
- إعادة التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تخطيط المدن، بما يعزز جودة الحياة، ويحافظ على الهوية البيئية والعمرانية والثقافية للمدن الخليجية.
- دعم تطبيق مفاهيم المدن القابلة للعيش (Livable Cities) ومدن الـ 15 دقيقة (15-Minute City)، من خلال تحسين توزيع الخدمات داخل الأحياء، وتقليل الاعتماد على المركبات الخاصة، وتعزيز أنظمة النقل العام الذكي.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بمفاهيم المدن الذكية، والتحول الرقمي مع تعميق الانتماء الإنساني وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد، وتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي والمجتمع المدني في المبادرات التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز استخدام التقنيات الرقمية وقواعد البيانات المكانية (Spatial Data) في إدارة الموارد والأراضي والخدمات، بما يرفع كفاءة التخطيط الحضري والاستدامة البيئية.
- التأكيد على أهمية استمرار الملتقيات الاقتصادية والمنصات الحوارية المتخصصة، وتوسيع مشاركة القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الثالث (غير الربحي)؛ بما يسهم في تبادل الخبرات وصناعة السياسات الداعمة للاقتصاد الرقمي والتنمية الحضرية الخليجية.

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الملك خالد

تم إعادة استحداث قسم الاقتصاد في كلية الأعمال بجامعة الملك خالد في عام 2023م، والذي تعود فكرة انشائه للعام 1984م كأحد أقسام فرع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بمنطقة عسير (حينها) قبل تأسيس جامعة الملك خالد عام 1998م بدمجه مع فرع جامعة الملك سعود بالمنطقة.

ويهتم القسم بتدريس وتطوير برامج ومجالات الاقتصاد المتنوعة والتي تسهم إعداد خريجين ذوي خصائص علمية والتي تسهم بدورها في تحقيق رؤية السعودية للعام 2030 م حيث يضم القسم برئاسة سعادة أ.د. حسين بن محمد آل عبيد كوكبة من أعضاء هيئة التدريس والذي وصل عددهم إلى 17 عضو وعضوة من المهتمين بالتطوير والبحث العلمي وتفعيل الشراكة المجتمعية من خلال تقديم خطط علمية تساهم في تطوير التنمية الاقتصادية المستدامة بمنطقة عسير. من أبرز التعيينات الأخيرة في القسم: تعيين الدكتورة نورة عبيد الله السفياني على رتبة أستاذ مساعد وتعيين الدكتورة عواطف طويلع العتيبي على رتبة أستاذ مساعد وتعيين الاستاذة رزان عبده حكمي على رتبة معيد.

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية

د. سمر الوهيبي رئيسة لقسم الاقتصاد

صدر قرار معالي رئيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في فبراير 2025 بتكليف سعادة الدكتورة سمر بنت علي الوهيبي رئيسة لقسم الاقتصاد في كلية الأعمال بالجامعة. الدكتورة سمر الوهيبي حاصلة على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة نورث كارولاينا الأمريكية في عام 2021م وقد بدأت مشوارها الوظيفي كمعيدة بقسم الاقتصاد في كلية الأعمال بالجامعة عام 2010م.

نتمنى لقسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وللدكتورة سمر الوهيبي كل التوفيق والنجاح.

الاعتماد الأكاديمي الوطني لبرامج البكالوريوس والدراسات العليا

حصل القسم في أغسطس عام 2025م على الاعتماد الأكاديمي البرامجي لجميع برامجه الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا من هيئة تقويم التعليم والتدريب ممثلة في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ليكون هذا الاعتماد تأكيدًا رسميًا على جودة البرامج التي يقدمها القسم ويعكس التزام بمعايير الجودة والتميز.

يشمل الاعتماد برنامج بكالوريوس الاقتصاد، وبرنامج ماجستير العلوم في الاقتصاد، إضافة إلى برنامج دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، مما يعكس تكامل المنظومة الأكاديمية للقسم وقدرته على تقديم برامج تعليمية وبحثية متقدمة تلبي متطلبات التنمية الوطنية.

ويأتي هذا الإنجاز نتيجة جهود تطوير مستمرة شملت تحديث الخطط الدراسية، وتحسين مخرجات التعلم، وتعزيز البيئة التعليمية والبحثية، حيث يعمل القسم على إعداد كوادر مؤهلة تمتلك المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية في مختلف فروع الاقتصاد، مع التركيز على التحليل الاقتصادي ودراسة القضايا الاقتصادية المعاصرة وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي، إضافة إلى الاهتمام الخاص بالبحث العلمي وتطوير المناهج وتبني الأساليب الحديثة في التعليم والتقويم.

لقاءات وحوارات علمية كل خميس

يشهد قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حراكًا علميًا متجددًا يعكس اهتمامه بتعزيز بيئة البحث العلمي وتبادل المعرفة بين منسوبيه، إذ أطلق القسم مبادرة تتمثل في عقد لقاءات أسبوعية تُقام كل يوم خميس، تُخصص لعرض ومناقشة أحدث الأبحاث الاقتصادية لأعضاء القسم.

وتأتي هذه المبادرة الجديدة ضمن إطار جهود القسم لتهيئة منصة علمية تفاعلية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلاب الدراسات العليا، حيث تتيح لهم عرض أعمالهم ومناقشتها بشكل منهجي، بما يسهم في تطوير جودة الأبحاث ومواكبة المستجدات في المجال الاقتصادي. وتبرز أهمية هذه المبادرة في تشجيع البحث العلمي، وتعزيز التواصل الأكاديمي، وتبادل الخبرات بين منسوبي القسم، إضافة إلى فتح المجال لتطوير أفكار بحثية مشتركة، بما يسهم في بناء بيئة علمية فاعلة ومستدامة.

ويُعد حضور طلاب الدراسات العليا عنصرًا مهمًا في هذه اللقاءات، لما يتيحه لهم من فرصة للاطلاع على تجارب بحثية متنوعة، وتنمية مهارات النقد والتحليل العلمي، والتفاعل المباشر مع أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من خبراتهم، بما ينعكس إيجابًا على مسيرتهم الأكاديمية. كما تعكس استمرارية اللقاءات وجود حرص من رئاسة القسم على الإشراف الدؤوب على تنظيمها، بما يضمن استدامتها يحقق أهدافها العلمية وليكون أنموذج لباقي أقسام الاقتصاد وغيرها في الجامعات السعودية.

ملخص كتاب:
«الاقتصاد السعودي من التأسيس إلى الرؤية»

د. امتثال عبدالله الثميري
thumairi@ksu.edu.sa

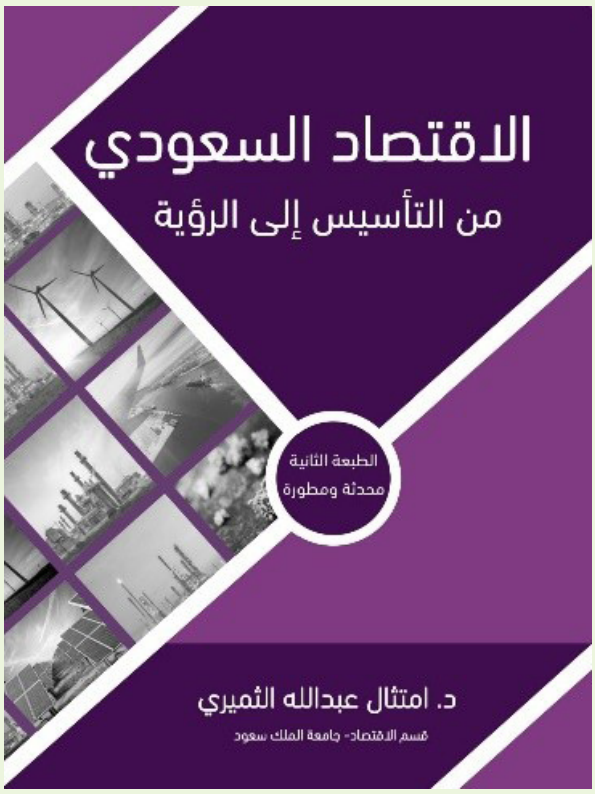

صدرت في يناير 2026م الطبعة الثانية من كتاب «الاقتصاد السعودي من التأسيس إلى الرؤية» للدكتورة امتثال عبدالله الثميري عضو هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بكلية إدارة الاعمال جامعة الملك سعود. ويتناول الكتاب المراحل الاقتصادية المختلفة لتطور الاقتصاد منذ توحيد المملكة العربية السعودية عام 1932م، مروراً بالنهضة الحديثة للاقتصاد السعودي في أوائل السبعينات الميلادية، ثم مرحلة التخطيط التنموي الممتدة خلال الخمسة والأربعين عاماً الماضية (1970-2014م)، وانتهاء بانطلاق رؤية المملكة 2030.

تناول الكتاب نظريات التطور الاقتصادي في محاولة لتفسير التحول التاريخي في الاقتصاد السعودي، وقد تبين أن مسار تاريخ الاقتصاد السعودي بدأ بالتغيّر الفعلي مع ضخ أول شحنة نفط في مايو 1939م. وأن مراحل تطور الاقتصاد السعودي مختلفة عن مراحل تطور الاقتصاد في أي مجتمع آخر، نظراً لاختلاف الظروف والشخصيات التي قادت التحول في المجتمع. إذ كانت شخصية مؤسس المملكة العربية السعودية-طيب الله ثراه- من أولى وأهم العوامل التي أثرت في مراحل التطور.

ينقسم الكتاب إلى عشرة فصول. يشمل الفصل الأول تأسيس الاقتصاد السعودي، ويعود إلى الوراء لتتبع الأحداث والتطورات التاريخية منذ توحيد المملكة في عام 1932م، مروراً بالنهضة الحديثة للاقتصاد السعودي في أوائل السبعينات الميلادية، ثم مرحلة التخطيط التنموي الممتدة خلال الخمسة والأربعين عاماً الماضية (1970-2014م)، وانتهاء بانطلاق رؤية السعودية 2030. أما الفصل الثاني فيشتمل على تحليل لهيكل الاقتصاد السعودي، ويستعرض بنظرة تفصيلية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي في الفترات التاريخية الممتدة منذ مرحلة السبعينات إلى مرحلة تحقيق المكاسب في رؤية السعودية 2030. ويركز الفصل الثالث على المالية العامة، فقد شكلت التغيرات في سعر النفط نمط تطور الاقتصاد السعودي، ورسمت ملامح الميزانية العامة في المملكة في المراحل المختلفة. في حين يسلط الفصل الرابع الضوء على سوق النفط العالمي، ويركز الفصل الخامس على التجارة الخارجية في الاقتصاد السعودي.

ويستعرض الفصل السادس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية. وتم تخصيص الفصل السابع لرؤية السعودية 2030. ويشكل الفصلان الثامن والتاسع إضافة جديدة في الطبعة الثانية من الكتاب، حيث يعالجان قطاعي الصناعة والتعدين، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية على التوالي. أما الفصل العاشر والأخير فيتناول القطاع السياحي في المملكة وهو من القطاعات الواعدة في الاقتصاد السعودي.

ملخص كتاب: «هندسة الاقتصاد»: الاستقرار النقدي بين القيد والمرونة.. رؤية لإصلاح النظام العالمي

د. عبدالله مسلط الجسار
dr.jassar@jassarthink.com

اضغط هنا

يتسق توقيت صدور هذا الكتاب للدكتور عبدالله الجسار في عام 2025 مع المشهد النقدي السائد والذي يتسم بالشكوك حول مستقبل الدولار الأمريكي، وعودة بريق الذهب، و «العملات الرقمية»، مما قد يمثل دعوة صريحة لضرورة هندسة الاقتصاد من جديد ليس من خلال استبدال هيمنة بأخرى، بل بناء نظام نقدي عالمي يتسم بالمرونة الإنتاجية والقيود النقدية المدروسة، حيث يضمن هذا النظام أن يبقى المال داعماً للاقتصاد الحقيقي ورفاهية الإنسان، وليس أداة للسيطرة ومعرض للتدهور في لحظة تردد صناعي السياسات النقدية.

يبدأ الكتاب تذكير القارئ بأن الاقتصاد ليس جداول وارقام جامدة، بل هو هندسة فكرية وإنسانية تنظم علاقة الإنسان بالموارد والقرارات التي تصنع مصيره المالي. يوضح المؤلف أن العملة تشبه السيف ذي الحدّين؛ تمنح الاستقرار حين تُدار بعقل، وتخلق التبعية حين تُربط دون وعي. ومن هنا يأخذنا في رحلة تجمع بين التحليل الاقتصادي والروح الفلسفية، يسرد فيها كيف تحوّل المال من ذهب يُخزن إلى ورق تُطبع عليه الرموز النقدية، ثم إلى خوارزميات تُدار خلف الشاشات. إنها مقدمة تمهّد لفهم الاقتصاد لا كعلم جاف، بل كقصة الإنسان في سعيه الدائم لتحقيق التوازن بين حاجاته وحريته، بين النظام والسيادة. يقع الكتاب في سبعة فصول حيث يتطرق الفصل الأول لتاريخ أنظمة التجارة والعملات، ويناقش الفصل الثاني ربط العملات وتأثيره في الاقتصادات الوطنية، أما الفصل الثالث فيناقش استقرار العملات والتحديات الاقتصادية كما يستعرض الفصل الرابع مستقبل النقد في ظل التحولات التقنية.

اما الفصل الخامس فهو جوهر الكتاب حيث يؤسس المؤلف مفهوم «هندسة الاقتصاد» كمنهج لإعادة بناء النظام النقدي العالمي على أسس أكثر توازنا وعدالة. بطرحة فكرة تأسيس منظمة جديدة للدول المرتبطة بالدولار تعمل كإطار تفاوضي جماعي، تتيح لهذه الدول الدفاع عن مصالحها النقدية دون أن تفقد سيادتها. كما يحدد أسس هذه المنظمة من حيث الهيكل المؤسسي، ومؤشرات الاستقرار، والقدرة على خلق نظام نقدي بديل مرن، حيث أن هندسة الاقتصاد تعني الانتقال من «سياسات رد الفعل» إلى «التصميم المسبق» للنظام النقدي، أي تحويل الاقتصاد من ظاهرة عفوية إلى نظام هندسي يمكن معايرته وتوجيهه.

في الفصل السادس يقدم المؤلف معادلته التي أسماها معادلة جسار لتحديد سعر الفائدة النفطي (JOIRE)

$$i = r + \pi + (W \times \Delta o)$$

حيث i تمثل سعر الفائدة، r الفائدة الحقيقية، π التضخم، و$(W \times \Delta o)$ وزن التغير في أسعار النفط.

تأتي المعادلة بوصفها تطويراً لمعادلة فيشر الكلاسيكية، بإضافة المتغير النفطي الذي يربط بين الطاقة وسعر الفائدة في الاقتصادات النفطية. يحلل الكاتب أثر كل متغير رياضياً واقتصادياً، ويعرض تطبيقات من السعودية والكويت والإمارات توضح كيف يمكن لمعادلة JOIRE أن تتنبأ بحركة الفائدة بشكل أدق، وتربط السياسة النقدية بدورة النفط العالمية. وتهدف المعادلة إلى خلق مؤشر سيادي للفائدة النفطية يعبّر عن هوية اقتصادية مستقلة، ويحد من هيمنة أدوات الفيدرالي الأمريكي على الاقتصادات النفطية أو الاقتصادات ذات السلع السيادية.

يقدم الفصل السابع (الأخير) مقارنة بين الطرح الفكري الذي تضمنه الكتاب والنظريات الكلاسيكية مثل نظريات كينز وفريدمان ومندل، مؤكداً أن الاقتصاد الحديث يحتاج إلى هندسة جديدة تمزج بين صرامة الأرقام ومرونة الفكر.

تعزيز التقدم: تنويع مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية

Powering Progress: Saudi Arabia's Energy Diversification

م. جيسيكا عبيد
مستشارة سياسات الطاقة وشريك مؤسس في شركة نيو إنيرجي كونسلت
Jessica.obeid@newenergyconsult.com

تُعطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولوية لزيادة توليد الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وخفض الطلب المحلي على الوقود الأحفوري. إلا أن المملكة العربية السعودية تتبنى استراتيجية شمولية مزدوجة من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة. هذه الاستراتيجية المزدوجة تُقلل من الاعتماد المحلي على الهيدروكربونات، وتُخفف الضغط على الميزانيات العامة، وتُتيح الموارد للتصدير بطريقة أكثر استدامة.

تاريخياً كان استهلاك الطاقة في المملكة العربية السعودية كبيراً جداً. ومع جهود كفاءة الطاقة الأخيرة، تستهلك قطاعات المباني والصناعة والنقل ما مجموعه 4.21 ملايين برميل من النفط يومياً. وقد شكل الطلب المرتفع على الطاقة ضغطاً كبيراً ومزمناً على الموارد الهيدروكربونية والميزانيات العامة للمملكة، وحدّ من توافر الهيدروكربونات للتصدير، وهو مصدر دخل حيوي للاقتصاد السعودي. ويعود هذا الطلب الكبير إلى عوامل متعددة بما في ذلك: 1) النمو السكاني، 2) النمو الاقتصادي والصناعي، 3) ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى نمو الطلب على التبريد والمياه، 4) الرقمنة، و5) وأخيراً، أسعار الطاقة المدعومة التي تؤدي إلى استهلاك مسرف.

ولمعالجة هذا الأمر، تبنت المملكة استراتيجية مزدوجة: 1) مضاعفة الجهود في نشر الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، و2) الاستثمار في تدابير إدارة جانب الطلب، والتي تؤدي إلى خفض الطلب المحلي على الهيدروكربونات، وتحديداً في قطاع الطاقة.

يُعد هدف المملكة للطاقة المتجددة هو الأكثر طموحاً في الشرق الأوسط، وتستهدف تركيب قدرة إجمالية تتراوح بين 100 جيجاوات و130 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 - اعتماداً على الطلب على الكهرباء - للوصول إلى هدف إنتاج 50 % من الكهرباء بحلول عام 2030. لتحقيق هذا الهدف، تطرح المملكة مناقصات بقدرة 20 جيجاوات سنوياً حتى عام 2030، ولديها الممكنات اللازمة لتحقيق ذلك. وتفتخر المملكة بموارد وفيرة من الطاقة المتجددة ومساحات شاسعة من الأراضي، وتستفيد من الدعم الحكومي، والتمويل الميسر، والمشاريع ضخمة الحجم.

يوجد حالياً 4 جيجاوات من الطاقة المتجددة متصلة بالشبكة، وحوالي 22 جيجاوات قيد الإعداد في مراحل مختلفة من التطوير؛ من مراحل البناء إلى عملية المناقصة. وقد أجرت المملكة مؤخراً مسحاً جغرافياً شاملاً، حيث حددت 1200 موقع محتمل لمشاريع الرياح والطاقة الشمسية لتسهيل نشر 20 جيجاوات سنوياً، حيث ستركز غالبية المواقع على أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV). وتتمتع المملكة بمستويات سطوع شمسي عالية يمكن التنبؤ بها، وهي مواتية لنشر الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالرغم من التأثير السلبي للحرارة الشديدة على أداء أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وكذلك بسرعات رياح مجدية تجارياً للمشاريع الخدمية الكبرى في العديد من المناطق، كما يتضح من تركيب مزرعة رياح دومة الجندل بقدرة 400 ميجاوات التي تم تشغيلها في عام 2021. ومع ذلك، فإن تقييم مواقع مشاريع الرياح أكثر تعقيداً من الطاقة الشمسية الكهروضوئية حيث يتطلب قياسات دقيقة للرياح وطرقاً واسعة تسهل الوصول إليها مراعاة للحجم الهائل لتوربينات الرياح. لذلك، فإن نشر الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق أكثر وضوحاً وأسرع.

تُعد مشاريع الطاقة المتجددة الضخمة ضرورية للمملكة لكي تحقق أهدافها الطموحة، ولذا تستفيد هذه المشاريع من وفورات الحجم والدعم الحكومي القوي في التمويل والتطوير. تتراوح محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المنتشرة في المملكة من 300 ميجاوات إلى 2000 ميجاوات، بينما في المقابل، تتراوح مثيلاتها في بريطانيا من 50 إلى 150 ميجاوات. ومع ذلك، تتطلب مشاريع الطاقة المتجددة، وتحديداً المشاريع الضخمة، رأس مال كبير، يتم تمويله عادة من خلال تمويل المشاريع ودعمه باتفاقيات شراء الطاقة (PPAs) طويلة الأجل التي توفر للمطورين تدفقاً مستقراً للإيرادات وتقلل من المخاطر.

حققت المملكة أسعاراً قياسية منخفضة في مزادات مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالطاقة المتجددة وتمهيد الطريق لتوفير كهرباء منخفضة التكلفة. وتعود هذه الأسعار المنخفضة القياسية إلى مجموعة من العوامل: 1) سهولة الوصول إلى رأس المال وقدرة قوية على الاقتراض؛ 2) انخفاض تكاليف خدمة الدين؛ 3) شروط ممتدة لاتفاقيات شراء الطاقة؛ 4) الجدارة الائتمانية للطرف المقابل؛ 5) انخفاض تكاليف حيازة الأراضي؛ و6) ظروف ضريبية مواتية. إن هدف الطاقة المتجددة الطموح والعوامل المواتية في المملكة لا تقلل من اعتمادها على الوقود الأحفوري فحسب، بل تضعها أيضاً كلاعب رئيسي في أسواق الطاقة، بما يتجاوز النفط.

يعتمد تحقيق هدف المملكة العربية السعودية للطاقة المتجددة لعام 2030 المتمثل في 50 % من الكهرباء - سواء كان 100 أو 130 جيجاوات - على حجم الطلب على الكهرباء وهذا يزيد من الحاجة إلى تدابير كفاءة الطاقة. ومع ذلك، فقد اتخذت المملكة بالفعل خطوات جريئة في هذا الاتجاه، حيث تبنت إجراءات صارمة لإدارة الطلب حققت خفضاً بنسبة 47 % في استهلاك الطاقة المحلي خلال العقد الماضي - من 7.9 ملايين برميل نفط يومياً في عام 2012 إلى حوالي 4.2 ملايين برميل يومياً في عام 2022.

بدأ التركيز في المملكة على كفاءة الطاقة منذ أكثر من عقد من الزمان. في عام 2012، أطلقت المملكة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، بقيادة المركز السعودي لكفاءة الطاقة حيث يهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة وتوحيد الجهود في جميع أنحاء المملكة. استهدف البرنامج ثلاثة قطاعات رئيسية: الصناعة، والبناء، والنقل البري، وهي القطاعات المسؤولة عن أكثر من 90 % من استهلاك الطاقة الأولية في المملكة. لقد جمع البرنامج بين الجهات الحكومية والمؤسسات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص في جهد تعاوني لمعالجة طلبات الطاقة المتزايدة من خلال تنفيذ 80 مبادرة.

كان تأثير البرنامج واضحاً بشكل خاص بين عامي 2011 و2019، عندما أدت سلسلة من التدخلات المستهدفة إلى تحويل مستويات الحفاظ على الطاقة في الصناعات التحويلية، بما في ذلك مصانع الحديد والأسمنت ومحطات الكلنكر والبتروكيماويات. وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج قابلة للقياس، حيث خفضت كثافة الطاقة في هذه الصناعات بنسبة 2%، و2.8 %، و4.2 %، و2.9 %، على التوالي. وفي عام 2020، أطلقت المملكة المرحلة الثانية من إطار كفاءة الطاقة الصناعية التي تنتهي في عام 2025 وتستهدف مصانع وقطاعات فرعية أخرى تشمل البتروكيماويات والأسمنت والصلب والألمنيوم.

أرسى البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة الأساس لمشهد طاقة أكثر كفاءة، كما أظهر التزام المملكة العربية السعودية بالموازنة بين النمو الاقتصادي والممارسات المستدامة. يعكس نهج الشمولي تجاه كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة جهداً عملياً لمعالجة تحديات الطاقة المحلية ورسم المسار لمستقبل أكثر استدامة. وبينما تكافح المنطقة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، يمكن لمبادرات المملكة أن تقدم رؤى قيمة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وخفض الطلب المحلي على الطاقة، وتحقيق قفزات نوعية في مجال الطاقة المتجددة.

الاقتصاد الرياضي بين النمو العالمي ومستهدفات رؤية السعودية 2030

The Sports Economy between Global Growth and the Aims of Saudi Vision 2030

د. هاني بن عبدالعزيز السعود
أستاذ الإدارة الرياضية المساعد بجامعة القصيم، متخصص بحوكمة الأندية الرياضية
hani.s100@hotmail.com

تمثل الرياضة اليوم أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد العالمي، بعدما تحولت تدريجيًا من نشاط اجتماعي وثقافي إلى صناعة متعددة الأبعاد تتقاطع مع الاستثمار والإعلام والسياحة والتقنية وسوق العمل. وقد أسهمت العولمة، وتضخم أسواق حقوق البث والرعاية، وتحول الأندية والبطولات إلى علامات تجارية دولية، في ترسيخ ما يُعرف بالاقتصاد الرياضي بوصفه رافدًا حقيقيًا للناتج المحلي، وأداة للتنويع الاقتصادي، ومجالًا لتعظيم الأثر الاجتماعي عبر الصحة وجودة الحياة. ولم تعد الرياضة تُقاس اليوم فقط بعدد البطولات أو الجماهير، بل بحجم القيمة المضافة التي تولدها داخل الاقتصادات الوطنية.

وفي هذا السياق، أظهرت تقديرات اقتصادية حديثة أن حجم الاقتصاد الرياضي العالمي يُقدَّر بنحو 2.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا، وهو ما يعادل حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توقعات بالارتفاع إلى نحو 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2030، ثم إلى قرابة 8.8 تريليون دولار بحلول عام 2050 (منتدى الاقتصاد العالمي، 2024). وتعكس هذه الأرقام الحجم المتسارع لهذا القطاع، وقدرته المتنامية على توليد القيمة الاقتصادية وفرص العمل والاستثمار عبر سلاسل قيمة ممتدة تشمل البنية التحتية، والإعلام، والتقنية، والتسويق، والخدمات.

وفيما يتعلق بتأثير البطولات الكبرى، أظهرت التحليلات الاجتماعية–الاقتصادية لكأس العالم 2026، التي ستُقام في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، أن البطولة قد تُسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 40.9 مليار دولار أمريكي، مع دعم توفير ما يقارب 824,000 وظيفة مكافئة بدوام كامل في القطاعات المرتبطة بالسياحة والضيافة والخدمات. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن هذه النسخة من البطولة قد تجذب نحو 6.5 مليون متفرج إلى ملاعب الدول المضيفة، مما يعزز الإنفاق السياحي وإيرادات الإقامة والنقل والخدمات المرتبطة بالحدث (FIFA & WTO 2025).

ويعكس هذا الزخم الجماهيري والإعلامي اتساع القاعدة الاقتصادية للرياضة، إذ أعلنت تقارير صحفية نقلًا عن الاتحاد الدولي لكرة القدم أن عدد طلبات التذاكر لكأس العالم 2026 تجاوز 500 مليون طلب من مختلف أنحاء العالم، وهو رقم قياسي في تاريخ البطولة (Reuters 2026؛ Associated Press2026) وتُظهر هذه المؤشرات كيف أصبحت البطولات الرياضية الكبرى أدوات تنشيط اقتصادي عابر للحدود، تتجاوز أثرها المباشر إلى تحفيز الاستثمار، وتسريع تطوير البنية التحتية، وتعزيز الطلب الاستهلاكي في الاقتصادات المستضيفة، إضافة إلى تنشيط العلامات التجارية والسياحة الرياضية طويلة الأجل.

وفي هذا السياق العالمي المتسارع لنمو الاقتصاد الرياضي، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها إحدى أكثر الدول استثمارًا في هذا القطاع خلال العقد الحالي، حيث تمثل الرياضة أحد الأركان الأساسية في جهود تنويع الاقتصاد ضمن مستهدفات رؤية 2030. وتشير دراسات حديثة إلى أن قيمة سوق الرياضة السعودي بلغت تقديراتها السابقة نحو 8 مليارات دولار أمريكي، مع توقعات مستقبلية بارتفاعها إلى نحو 22.4 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، مدفوعة بزيادة الاستثمارات، واستضافة الفعاليات الكبرى، وتنمية البنية التحتية الرياضية (Arab News / SURJ Sports Investments 2024).

وتُشير تقديرات أخرى إلى أن مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي غير النفطي للمملكة قد تصل إلى نحو 3 % بحلول عام 2030، مع خلق أكثر من 100,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وارتفاع مستوى المشاركة الرياضية إلى نحو 50 % من السكان أسبوعيًا، بما يعزز الطلب المحلي على الخدمات والمنتجات الرياضية ويحقق أثرًا اقتصاديًا واسعًا ومستدامًا (Saudi Sports Business & Tech Report 2025) .

ولا يقتصر أثر هذا التحول على الجوانب الاقتصادية المباشرة فحسب، بل يمتد ليشمل بناء منظومة رياضية أكثر استدامة، قادرة على توليد القيمة عبر قطاعات مترابطة تشمل السياحة والضيافة والإعلام والتقنية والترفيه. كما يفتح هذا النمو المجال أمام تطوير صناعات جديدة مثل التكنولوجيا الرياضية، وتحليل البيانات، وإدارة المواهب، والتسويق الرياضي، والطب الرياضي، بما يعزز المحتوى المحلي ويرفع من تنافسية القطاع على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، فإن تعزيز تأثير الرياضة السعودية على الاقتصاد يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات مترابطة تشمل تطوير أدوات قياس القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع، وتعظيم العائد من استضافة الفعاليات الرياضية عبر دمجها في خطط سياحية وتجارية طويلة الأجل، وتسريع برامج التخصيص والتحول إلى نماذج تشغيل مدفوعة بالقطاع الخاص، بما يرفع كفاءة التشغيل ويزيد جاذبية الاستثمار.

كما يستلزم الأمر توجيه الاستثمارات نحو مجالات واعدة مثل التكنولوجيا الرياضية، والبيانات الضخمة، وإدارة المواهب الرياضية، وحوكمة الأندية والاتحادات، إلى جانب توسيع قاعدة المشاركة الرياضية في المجتمع لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات ذات الصلة، بما يسهم في خلق دورة اقتصادية مستدامة بين العرض والطلب داخل القطاع. ومن شأن هذا التوجه المتكامل أن يمكّن الرياضة في المملكة من التحول إلى رافعة اقتصادية متطورة، تُنتج قيمة قابلة للقياس، وتستقطب استثمارًا مستدامًا، وتدعم المحتوى المحلي، وتخدم مستهدفات رؤية السعودية 2030 عبر اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي، ووطن طموح.

قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية بين تقلبات النفط والتحول الاقتصادي الجديد

Saudi Arabia's services sector: between oil price volatility and the new economic transition

أ.د. مصباح فتحي شرف
أستاذ الاقتصاد في جامعة ألبرتا، كندا
sharaf@ualberta.ca

د. عبد الحليم محمود شاهين
أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
AmShahen@imamu.edu.sa

يحتلّ قطاع الخدمات اليوم موقعًا محوريًا في الاقتصاد السعودي. فمع نمو السياحة، وازدهار التقنية، وتطور الخدمات المالية واللوجستية، أصبح هذا القطاع يشكل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس جزءًا مهمًا من التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة 2030. ورغم هذا النمو، يبقى سؤال أساسي يطرح نفسه: لماذا يستمر قطاع الخدمات في التأثر بتقلبات أسعار النفط، رغم الجهود الكبيرة لتنويع مصادر النمو؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم الاعتماد على تحليل يمتد لأكثر من أربعة عقود (1980–2023)، يربط بين مسار أسعار النفط من جهة، وتطور حصة قطاع الخدمات من جهة أخرى. ويظهر من الشكل أن العلاقة بين القطاعين ليست ثابتة ولا متجانسة، بل تتغير بحسب الظروف الاقتصادية والدورات النفطية.

تطور أسعار النفط وحصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي السعودي (1980–2023)

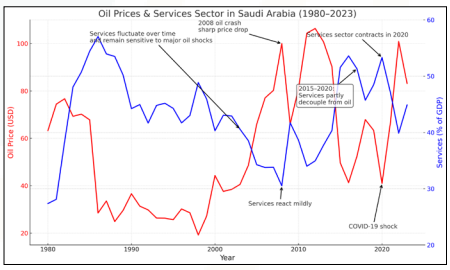

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي للفترة 1980–2023

ويمكن تلخيص أبرز ما تكشفه البيانات في ثلاثة أنماط رئيسية تساعد على فهم المشهد الاقتصادي بصورة أعمق وأكثر وضوحًا.

1) عندما تتعرض أسعار النفط لهبوط حاد، فإن أثر الصدمة ينتقل إلى قطاع الخدمات بسرعة كبيرة، لأن جانبًا من النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل مباشر بمستوى الإنفاق الحكومي وحجم المشاريع. وقد ظهر ذلك بوضوح في انهيار عام 1998، حيث تراجعت أسعار النفط إلى مستويات منخفضة انعكست فورًا على حصة الخدمات. وتكرر الأمر نفسه في أزمة عام 2014 حين هبط النفط من مستويات تفوق 100 دولار. وفي صدمة COVID-19، واجهت المملكة تحديًا مزدوجًا: تراجع الطلب العالمي على النفط وتوقف عدد كبير من الأنشطة الخدمية، خاصة السياحة والنقل والضيافة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في مساهمة القطاع. ويبيّن هذا النمط أن جانبًا من قطاع الخدمات ما يزال هشًّا أمام تقلبات الإيرادات الحكومية، وأن بعض الأنشطة تعتمد بدرجة غير مباشرة على الدورة النفطية، سواء عبر المشاريع أو إنفاق المستهلكين.

2) عندما ترتفع أسعار النفط، يتحسن الأداء الاقتصادي العام، ويزداد النشاط في عدد من القطاعات، ومن بينها الخدمات. إلا أن البيانات تكشف أن أثر الارتفاع أضعف وأبطأ من أثر الهبوط. ففي فترات الازدهار، مثل طفرة عام 2022 التي شهدت ارتفاعًا قويًا في أسعار النفط، لم ترتفع حصة قطاع الخدمات بالوتيرة نفسها. ويعني ذلك أن العلاقة بين النفط والخدمات ليست متناظرة: فهبوط الأسعار يؤثر بقوة وسرعة، أما الارتفاع فينعكس تدريجيًا، وقد لا يعوّض الخسائر السابقة.

3) رغم تأثير أسعار النفط الواضح، إلا أن الصورة خلال العقد الأخير تحمل جانبًا مشرقًا. فقد بدأ جزء من قطاع الخدمات يتصرف بطريقة مختلفة، إذ ي بدأ ينمو ولو جزئيًا بمعزل عن تقلبات النفط، وهو ما يشكّل مؤشرًا مهمًا على بداية تحرر القطاع من اعتماده التقليدي على النفط.

وتعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، من أبرزها: توسع قطاع السياحة، خصوصًا مع مشاريع العلا والبحر الأحمر وفتح البلاد أمام السياحة العالمية؛ وكذلك نمو قطاع التقنية ودخول شركات عالمية وظهور شركات سعودية رائدة؛ وتحسّن الخدمات اللوجستية بفضل موقع المملكة وبرامج تطوير الموانئ والمناطق الاقتصادية. هذه الأنشطة الجديدة تعتمد على الابتكار والطلب الحقيقي أكثر من اعتمادها على الإنفاق الحكومي، مما يجعلها أقل حساسية لصدمات النفط. ويُعد هذا التحوّل خطوة مهمة باتجاه اقتصاد متنوع وأكثر استدامة.

وبعد فهم الأنماط الثلاثة السابق ذكرها، يمكن النظر إلى الصورة المستقبلية للاقتصاد السعودي. إن قراءة البيانات تعطي صورة متوازنة. فقطاع الخدمات ما يزال يتأثر بأسعار النفط، لكنه في الوقت نفسه بدأ يتحرر تدريجيًا، مستفيدًا من محركات نمو غير نفطية بدأت تترسّخ بفضل إصلاحات رؤية 2030. ولتعزيز هذا الاتجاه، يمكن التركيز على ثلاث مسارات رئيسية: تعميق التنويع داخل قطاع الخدمات بتوجيه الجهود نحو الأنشطة عالية الإنتاجية، مثل التقنية، والتعليم المتقدم، والخدمات الصحية المتخصصة، والمالية؛ وكذلك تمكين المنافسة والقطاع الخاص والذي يقوده الطلب الحقيقي والابتكار؛ وأيضاً وجود إدارة مالية مرنة واستباقية تساعد على حماية الخدمات من الاضطرابات النفطية.

ختامًا، العلاقة بين النفط وقطاع الخدمات ليست ثابتة، بل تتغير مع الزمن. فبينما أثّر النفط تاريخيًا في الخدمات بشكل مباشر، بدأت هذه العلاقة تتراجع مع ظهور قطاعات جديدة تعتمد على الابتكار، والاستثمار، والطلب المحلي، والدولي. ومع استمرار تنفيذ رؤية 2030، من المتوقع أن يزداد هذا التحرر، وأن يصبح قطاع الخدمات أكثر استدامة وقدرة على قيادة النمو الاقتصادي.

القطاع الصحي الخاص:
من نمو السعة إلى تشخيص فجوة العرض والطلب وإدارة المرونات

The Private Healthcare Sector: From Capacity Expansion to Diagnosing Supply-Demand Gap and Managing Resilience

د. أحمد بن حسن الهيزعي
طبيب استشاري - عضو جمعية الاقتصاد السعودية
alhaizaey@hotmail.com

لم يعد السؤال الأهم: هل ينمو القطاع الصحي الخاص؟ بل: هل ينمو وفق العوامل التي تقلّص فجوة العرض والطلب؟ هل ينمو في المكان الصحيح وباتجاه التخصص وضمن نطاق السعر وضمان الجودة التي تحقق توازن السوق؟ وللتوضيح فزيادة العرض قد ترفع حجم الخدمة من دون أن تحل مشكلة الوصول أو الكفاءة. لذلك يصبح تشخيص نوع الفجوة نقطة البداية: هل هي فجوة في السعة التشغيلية؟ أم فجوة توزيع مكاني؟ أم فجوة تخصصات دقيقة؟ أم فجوة قوى عاملة؟ أم فجوة سعر، وتغطية مالية تؤثّر في الاستفادة؟

من المعروف أن الطلب الصحي يتحرك عالمياً نحو الصعود بفعل التحوّلات الديموغرافية والوبائية. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمراض غير السارية مسؤولة عن قرابة 74% من الوفيات عالمياً، ما يعني عبئاً متزايدًا على مسارات الرعاية المزمنة، وإدارة المخاطر وإعادة التأهيل. وهنا يصبح نمو القطاع الخاص جزءاً من تصميم المنظومة لا مجرد توسع استثماري. وفي هذا المقال سأتناول سوق الخدمات الصحية من خلال تفاعلات الطلب والعرض، والعوامل الأساسية التي تؤثّر فيهما.

ما الذي يدفع الطلب على الخدمات الصحية؟

يتشكّل الطلب على الخدمات الصحية عبر تفاعل العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية. فالنمو السكاني والتحضّر يرفعان الضغط على الخدمات الثانوية والتخصصية الدقيقة، بينما يؤدي ارتفاع متوسط العمر، وتزايد كبار السن إلى تغيير شكل الطلب نحو خدمات الرعاية الممتدة والمتعددة التخصصات. ومع ارتفاع الدخل وتوقعات الجودة، لا يرتفع الطلب على الخدمة فقط، بل يرتفع الطلب على زمن الوصول، ودقة التخصص، وتجربة المريض. كما أن توسع الوعي والوقاية والكشف المبكر يزيد الإقبال على خدمات التشخيص والاستشارة قبل أن يصل المريض إلى مراحل متقدمة.

وثمّة محرّك إضافي للطلب يتمثّل في نمو التأمين الصحي، وتوسع التغطية المالية؛ وهو ما يرفع الاستخدام، ويجعل الطلب المموّل قضية حوكمة أكثر من كونه قضية سوق. وتستهدف هذه الحوكمة ربط التمويل بالنتائج، وضبط المسارات السريرية، وتوجيه شراء الخدمة عبر قنوات الشراء الاستراتيجي وإدارة المنافع؛ بما يساعد على ترشيد الاستخدام، والحد من الطلب غير الضروري، من دون الإخلال بالوصول أو الجودة.

ما الذي يحدد العرض في القطاع الصحي الخاص؟

من الجانب الآخر، فالعرض الصحي لا يقوم على التمويل وحده، بل على منظومة تشغيلية كاملة. فعدد المنشآت مؤشّرٌ غير كافٍ إذا لم تُقاس السعة القابلة للتشغيل: والمتمثلة في عدد الأسرّة الفعلية، وغرف العمليات، وجاهزية الطوارئ، ومعدلات الإشغال. وقد يتقدم نمو الطلب على نمو السعة القابلة للتشغيل، ما يجعل قراءة اتجاهات السعة ضرورة استراتيجية لقياس ملاءمة العرض لحجم الطلب، وتوجيه الاستثمار نحو السوق الأمثل.

أما العنصر الثاني في محددات العرض فهو القوى العاملة المؤهلة، وهي القيد الأكثر صلابة، لأن إنتاج الكوادر يستغرق سنوات، كما أن توزيعها مكانياً وتخصصياً يحدد اتساع الفجوة، أو تقلصها. ويزداد هذا التحدي مع المنافسة العالمية على الكفاءات؛ إذ تُقدر منظمة الصحة العالمية عجز القوى العاملة الصحية عالمياً خلال هذا العقد بملايين العاملين، ما يجعل أي توسع غير مرتبط بسياسات توطين، واستبقاء وتوزيع معرضاً لتعميق الفجوات.

ولا يكتمل فهم العرض من دون الانتباه لتداخل التكنولوجيا والتنظيم والشراء العام. فالتكنولوجيا الطبية قد توسّع العرض عبر رفع دقة التشخيص، وتسريع العلاج، لكنها قد ترفع التكلفة إذا أُدخلت كقرار استثماري منفصل. لذلك ينبغي إدارتها كقرار شرائي/تنظيمي مرتبط بالنتائج: ما الذي ستضيفه فعلاً للمخرجات مقابل تكلفتها على المسار العلاجي. وفي المقابل، يصنع التنظيم الحكومي (منح التراخيص، الاعتمادات، سياسات التأمين والسداد، والتسعير) قواعد اللعبة التي تحدد اتجاه التوسع: نحو الاحتياج الأعلى أثراً أم الخدمات الأعلى ربحية. وحتى مع قطاع خاص نشط، يظل

الإنفاق العام أداة توجيه قوية؛ إذ يمكن عبر التعاقد الحكومي القائم على النتائج تمويل خدمات محددة لسد فجوات (مكاناً أو تخصصاً)، وربط السداد بمؤشّرات جودة ومخرجات قابلة للقياس، لضمان أن التوسع يتجه للحاجة الأعلى أثراً لا للربحية فقط.

لماذا قد لا يتوازن سوق الصحة تلقائياً؟

سوق الصحة قد لا يتوازن تلقائياً لعلل هيكلية، أولها عدم تماثل المعلومات: فالمستفيد غالباً لا يمتلك نفس معرفة مقدم الخدمة بالحاجة الفعلية، وجودة الخيارات، ما يضعف قدرة الطلب على الاختيار الرشيد. وثانيها مشكلة الوكالة والحوافز: فمقدم الخدمة يملك تأثيراً كبيراً في تحديد كمية الخدمة المقدَّمة، ونماذج السداد التي تكافئ عدد الخدمات (الحجم) قد تدفع إلى توسيع العرض المُقدَّم (فحوصات/إجراءات/تنويم) بما يرفع التكلفة، من دون تحسنٍ موازٍ في المخرجات الصحية.

وثالثها أن العرض قد يولّد طلباً إضافياً؛ وهو ما يلخصه قانون رومر (Roemer's Law) بعبارته الشهيرة: "A built bed is a filled bed" أي: "السرير الذي يُبنى... يُملأ"؛ بمعنى أن زيادة السعة قد تقود إلى زيادة معدلات الاستشفاء، والاستخدام حتى من دون زيادة مماثلة في الطلب الحقيقي على التنويم، ما يجعل ضبط السعة أداة لإدارة الاستخدام لا مجرد استجابة لارتفاع الطلب. ويضاف إلى ذلك أن عدم اليقين المهني وتباين الممارسات السريرية بين الأطباء قد ينتجان طلباً ملاحظاً مختلفاً حتى لمجتمعات متشابهة؛ ما يستدعي بروتوكولات ومسارات سريرية وقياساً للنتائج لضبط هذا التباين.

من تشخيص عام إلى فجوات قابلة للقياس

لكي يصبح التشخيص عملياً، يمكن تفكيك الفجوة إلى أنماط قابلة للقياس والمتابعة، ففجوة السعة تُرى في زمن الانتظار، ومعدلات الإشغال ومؤشّرات السعة للفرد. وفجوة التخصص تظهر في قوائم الانتظار للتخصصات عالية العبء وكثافة المتخصصين. أما فجوة المكان فتظهر في زمن الوصول، وتوزيع الأسرّة والكوادر بين المناطق نسبة لعدد السكان. وتظهر فجوة الجودة والكفاءة في مؤشّرات السلامة والمضاعفات والإعادة خلال 30 يوماً ورضا المستفيد. بينما تكشف فجوة السعر/التغطية نفسها في رفض المطالبات، ومدفوعات المريض المباشرة، وتكلفة المسار العلاجي مقارنة بما يحققه من نتائج صحية وتجربة للمستفيد.

المرونات.. متى تنفع المنافسة ومتى يلزم التنظيم؟

فهم المرونة يساعد على اختيار الأداة الصحيحة، ومعرفة متى تنفع المنافسة، ومتى يلزم التنظيم. ففي خدمات الطوارئ يكون الطلب أقل مرونة ويصنف على أنه طلب غير مرن، فتتقدم الأولوية لضمان الوصول والجودة، وتسعير عادل وتنظيم مسارات الإحالة. وفي الخدمات الاختيارية يكون الطلب أكثر مرونة، فتعمل المنافسة بشكل أفضل إذا توفرت معلومات قابلة للفهم حول الجودة والسعر. لكن مرونة العرض تبقى منخفضة بسبب قيد الكوادر؛ لذا لا يكفي ضخ الاستثمار من دون سياسات قوى عاملة، وتوزيع وحوافز توطين واستبقاء، وهنا يصبح التنظيم مكمّلاً للمنافسة لا نقيضاً لها.

الدفع والقياس كأداة تنظيم.. لتحقيق توازن العرض والطلب وإدارة المرونات

في أسواق الخدمات الصحية، يبرز سؤال كيف ندفع؟ وهذا أهم من كم ندفع؟ لأن طريقة السداد ليست محاسبة مالية فقط، بل أداة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب عبر توجيه الحوافز. فالسداد مقابل كل خدمة قد يدفع إلى تضخم العرض المُقدَّم وزيادة الاستخدام، خصوصاً في الخدمات الأعلى مرونة، بينما تميل الحزم العلاجية (Bundled)، أو الدفع المقطوع (لكل مريض) (Capitation)، أو ربط جزء من السداد بالأداء والنتائج إلى رفع الكفاءة، وتقليل الهدر، لأنها تكافئ إدارة المسار العلاجي لا مجرد زيادة الإجراءات. ومن هنا يصبح تصميم السداد هو ذراع التنظيم الذي يوازن بين المرونات؛ حيث يحد من الإفراط في الخدمات المرنة، ويضمن استمرارية التمويل للخدمات الأقل مرونة التي ترتبط بالوصول والسلامة.

ولكيلا يبقى هذا التصميم نظرياً، يلزم ربطه بلوحة متابعة تنفيذية تقيس ما إذا الفجوة فعلاً تقلصت أم اتسعت. ويمكن أن تركّز هذه اللوحة على مؤشّرات مختصرة لكنها عالية الدلالة مثل: زمن الانتظار للتخصصات عالية العبء، معدلات الإحالة والتحويل بين المناطق ونسبة التحويل الاضطراري، كثافة القوى العاملة وتوزيعها حسب التخصص والمنطقة مع تتبع التوطين والاستبقاء، مؤشّرات الجودة والسلامة (مضاعفات/إعادة دخول/التزام المسارات)، وتكلفة المسار العلاجي للخدمات الأعلى عبئاً وربطها بالمخرجات. بهذه المقاربة يصبح الدفع والقياس معاً أداة واحدة: توجيه العرض حيث الحاجة، وضبط الطلب الممول حيث المرونة، وتحقيق توازن قابل للقياس لا توازن مُفترض.

الخاتمة والتوصيات

يبقى القطاع الصحي الخاص شريكًا رئيسيًا في توسيع الخدمات الصحية وتخفيف الضغط عن القطاع العام، لكنه لا يستطيع وحده ـ دون تنظيم وحوافز وتصميم سداد فعّال ـ أن يضمن توازن السوق الصحي. ففجوة العرض والطلب ليست مجرد فجوة حجم، بل هي انعكاس لتحديات تتعلق بالتوزيع والكفاءات والمرونات والحوافز وتدفق المعلومات. ومن هنا تأتي أهمية الانتقال من التركيز على التوسع الكمي إلى إدارة السوق الصحي بمنهج يربط التمويل بالنتائج، ويقود الاستثمار نحو الاحتياج الأعلى أثرًا، ويكافئ القيمة الصحية المتحققة للمستفيد لا مجرد زيادة الأحجام أو عدد الخدمات المقدمة.

ولتحقيق توازناً أكثر استدامة بين العرض والطلب في القطاع الصحي، يمكن التركيز على عدد من الأولويات العملية، من أبرزها: تعزيز التخطيط القائم على البيانات لرصد فجوات السعة والتخصص والتوزيع الجغرافي بصورة دورية، وربط التوسع الاستثماري بمؤشرات الاحتياج الصحي الفعلية. كما تبرز أهمية الاستثمار في تنمية القوى العاملة الصحية واستبقائها وتوجيهها نحو المناطق والتخصصات الأعلى حاجة، باعتبارها القيد الأكثر تأثيرًا في مرونة العرض.

كذلك فإن تطوير نماذج السداد وربط جزء أكبر من التمويل بالجودة والنتائج الصحية يسهم في تحسين الكفاءة والحد من الهدر، مع تعزيز الشفافية في نشر مؤشرات الأداء والجودة والتكلفة بما يدعم المنافسة القائمة على القيمة. وأخيرًا، فإن بناء منظومة متابعة وقياس مستمرة يتيح لصانع القرار تقييم أثر السياسات والتدخلات بصورة مبكرة، وتصحيح المسار قبل اتساع الفجوات، بما يعزز مرونة النظام الصحي وقدرته على الاستجابة للمتغيرات المستقبلية.

دول مجلس التعاون بحاجة لمسح طولي لوحي

The GCC countries need a longitudinal panel survey

د. عمر أحمد العبيدلي
رئيس جميعة الاقتصاديين البحرينية
omar@omar.ec

في العديد من الدول الغربية، لعبت المسوح الطولية اللوحية (longitudinal panel surveys) دوراً محورياً في توليد البحوث الاقتصادية، ومن ثم في دعم عملية صنع القرار في مجالات مهمة كالتعليم وأسواق العمل والاستهلاك وغيرها. وفي حال إجراء بحوث مماثلة في الدول الخليجية، سيتحقق مردود فكري عالي، إلا أنه لا يمكن القيام بذلك بسبب غياب المسوح اللازمة. وبالتالي ينبغي على دول مجلس التعاون النظر في إنشاء مسوح طولية لوحية تغذي المجتمع البحثي وتثري رسم القرارات.

في عام 1979, أطلقت وزارة العمل الأمريكية المسح الوطني الطولي للشباب، الذي شارك فيه ما يقارب 13,000 شاب أمريكي بين 14-22 عاماً في السن. واستم المسح بعدد من الأهداف من بينها دراسة كيف ينتقل الشباب الأمريكي من التعليم إلى سوق العمل، وتجميع بيانات تدعم عملية رسم سياسات التعليم ومكافحة اللامساواة، ومتابعة تكوين الأسر وقرارات الزواج الإنجاب، وغيرها من قضايا مهمة. ولأول 15 سنة، شاركت نفس العينة في المسح على أساس سنوي، ثم انتقل تردد المشاركة إلى مرة واحدة كل سنتين، كما تم ضم أبناء المشاركين إلى العينة انطلاقاً من عام 1986 لدراسة انتقال الثروات بين الأجيال. وفي عام 1997، أُطلق مسح جديد لدراسة نفس القضايا في عصر اقتصادي جديد مع نشأة الإنترنت وانتشار التكنولوجيات الحديثة في أسواق العمل.

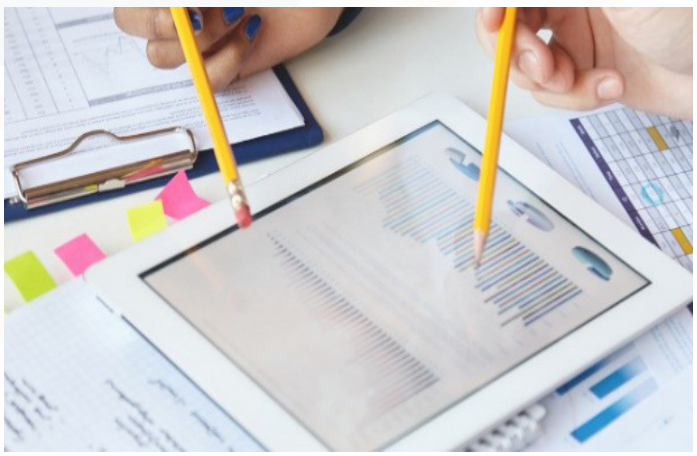

وربما أهم ميزة لهذا النشاط الإحصائي هي توفير البيانات مجاناً للمجتمع البحثي بشرط قيام الباحث بتسجيل اهتمامه بشكل نظامي، وعدم مشاركة البيانات التي تفصح عن هوية المشاركين (العنوان، يوم الميلاد، إلخ.). ففي الثمانينات والتسعينات، كان الباحثون يستلمون البيانات بريدياً عبر أقراص مضغوطة أو من خلال زيارة مباني الوزارة، وبعد انتشار الإنترنت، تم توفير خدمة تحميل البيانات عبر الإنترنت.

وانطلقت سياسة المشاركة من واقعين. أولاً: من خلال تحليل البيانات، يمكن استخلاص عدد كبير من توصيات مفيدة لعملية صنع القرار في مجالات كالتعليم وأسواق العمل. ثانياً: نظراً لحجم قاعدة البيانات، لا يمكن الاعتماد حصرياً على الباحثين العاملين في وزارة العمل لتحليل البيانات، لا سيما في ظل تطورات مهمة ومستمرة في علم الاقتصاد لم يتقنها إلا كبار العلماء العاملين في الجامعات المرموقة. كما وقعت هذه السياسة ضمن إطار مفهوم أنه ما تم تجميعه بالأموال العامة ينبغي توفيره للاستخدام العام، خصوصاً في مجال البحث العلمي الذي كانت تؤمن الحكومة بأهميته للتنمية الاقتصادية. وبالتالي كان قرار توفير البيانات للمجتمع البحثي قراراً استراتيجياً وليس مجرد إجراءً إداري.

وتجاوب الباحثون الأمريكيون مع هذه النظرة، إذ أسفر المسح – ولا يزال يسفر – عن عدد كبير من البحوث المهمة. فعلى سبيل المثال، مكّن المسح الاقتصاديين من التمييز بين دور القدرة العقلية والاستثمارات التعليمية في تحديد الأداء في سوق العمل، ما أوضح بشكل علمي أن ذوي القدرات المحدودة يحتاجون إلى مسار تعليمي خاص ربما لا يشمل الجامعة. كما أظهرت البيانات أهمية الاستثمار المبكر في التعليم قبل بلوغ الأطفال، حين تتسم قدراتهم بمستوى أعلى من المرونة والقابلية للتحسين. وكان للإحصائيات الجنائية في المسح دور مهم في إظهار أثر الجرائم على المسيرة الاقتصادية الاجتماعية لدى الأفراد. وتجدر الإشارة إلى أن المسح أسهم في تطوير نظريات خارقة حول كيفية تحليل المسوح الطولية اللوحية، ما أسفر عن فوز الباحثان جيمز هكمان ودانيل مكفادين بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2000، ما يؤكد الأهمية البحثية التي اتسم بها المسح.

وتماشياً مع رؤية الحكومة الأمريكية، لم تمثل هذه البحوث مجرد مبادرات فكرية، فقد تمت الاستفادة منها في الميدان عند رسم السياسات. فعلى سبيل

المثال، أصبح نظام التعليم الأمريكي يخصص نسبة أكبر من موارده للتعليم المبكر انطلاقاً مما توصل إليه الباحثون الاقتصاديون عبر المسح الوطني الطولي للشباب. كما تم تعديل استراتيجية التنمية البشرية من خلال الفصل بين السلكين الأكاديمي والمهني وتطوير آليات لدفع الشباب الأمريكيين نحو السلك الأنسب لهم بناءً على ما أوصت به البحوث التي حللت إحصائيات المسح الوطني. وفي مجال المساواة بين الجنسين، تم توظيف البحوث العلمية المستخدمة لبيانات المسح الوطني لتحديد دور إجازات الوضع في خفض أجور الإناث مقارنة بأجور الذكور، ومن ثم لتطوير إصلاحات تحد من ذلك الأثر السلبي.

وبنت الحكومة الأمريكية وغيرها على هذه النجاحات من خلال دعم مسوح وطنية أخرى، منها دراسة لوحة ديناميكيات الدخل في أمريكيا التي تركز على الاستهلاك واللامساواة، والدراسة الطولية للأسر في المملكة المتحدة، واللوحة الاجتماعية-الاقتصادية الألمانية، ودراسة ديناميكيات الأسرة والدخل والعمل في أستراليا. وفي كندا، تم إطلاق المسح الطولي للمهاجرين إلى كندا، وهو مسح مخصص لدراسة تداعيات الهجرة نظراً لأهمية هذه الظاهرة للاقتصاد والمجتمع الكندي.

وحتى الآن، لم تشارك الدول الخليجية في موجة انتشار المسوح الطولية اللوحية المفتوحة للمجتمع البحثي. فيتم إجراء مسوح مقطعية - عينة من الأسر في لحظة زمنية محددة - بانتظام في مجال الاستهلاك وأسواق العمل وغيرها، ولكنه لا تتم العودة لنفس الأسر تكراراً، وبالتالي لا تتكون ألواح طولية إحصائية قابلة للتحليل كما يحصل في الدول الغربية.

وعندما يخاطب باحث خليجي ما الجهة الحكومية المجمعة لتلك البيانات لأجل إجراء بحث قد يدعم صنع القرار، يتلقى عادة رفضاً، ينطلق من تساؤل تفصيلي حول غرض طلبه، وتخوّف مؤسسي من مشاركة البيانات مع أي شخص خارج المؤسسة لعل البيانات تُستخدم بشكل يضر مصالح المؤسسة. كما أن المؤسسات الحكومية الخليجية نادراً ما ترى أن باحثيها الداخليين قد تقل طاقتهم عن طاقة المجتمع البحثي الشامل للأساتذة الجامعيين، وبالتالي لا تتصور تلك المؤسسات أن الحد من مشاركة البيانات خارج المؤسسة قد يقلل من جودة التحليل العلمي الذي قد يدعم صنع القرار. فباختصار، الحكومات الخليجية لا ترى قيمة استراتيجية في توفير المسوح الطولية اللوحية للمجتمع البحثي، وتخشى من مخاطر أمنية قد يسببها عدم الحذر في تجميع ونشر البيانات.

وتنعكس هذه القرارات على طبيعة البحوث التي ينجزها العلماء العاملون في الدول الخليجية. فيوجد اعتماد كبير على بيانات أولوية (primary data) متمثلة في استطلاعات رأي مقطعية ذات عينات متواضعة الحجم، ومقابلات شخصية خالية من البيانات الكمية، ومحدودية الدراسات القائمة على البيانات الثانوية التي توفرها الحكومة. ويحد ذلك من قدرة المجتمع البحثي على تحليل الظواهر الاقتصادية الاجتماعية بشكل رصين، ومن ثم على دعم صنع القرار عبر البحوث المميزة.

ويشكل ذلك أحد أهم أسباب الفجوة المزمنة بين الحكومات الخليجية ومجتمعاتها البحثية، حيث أنه يعبر الباحثون بانتظار أنهم يرغبون في تقديم المزيد من الدعم إلى صناع القرار ولكنهم لا يجدون الفرص الملائمة لذلك. كما يصعب على أولئك الباحثين إجراء البحوث المميزة التي تقنع المؤسسات الحكومية بقدرتهم على المساهمة بشكل بناء في عملية صنع القرار، وبالتالي التي قد تغير نظرة المؤسسات الحكومية حول جدوى إجراء المسوح الطولية اللوحية ومشاركة البيانات مع المجتمع البحثي. فقد وقع الطرفان في مأزق «الدجاجة والبيضة».

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أفضلية إحصائية تتميز بها الدول الخليجية مقارنة بأمريكا وغيرها من الدول الغربية، وهو وجود سجلات معلوماتية مركزية. فعن طريق رقم الهوية الوطنية، يتم ربط نسبة شبه مطلقة من أنشطة المواطن الاقتصادية والاجتماعية، كالتحصيل الأكاديمي والشهادات الجامعية والوظائف والرواتب والزواج والإنجاب وغيرها، وذلك للمجتمع كلياً وليس لعينة محدودة كالمسح الوطني الطولي للشباب في أمريكا. وبالتالي في حال توفير مثل هذه البيانات للباحثين الخليجيين - بطريقة تراعي خصوصية المواطنين الخليجيين - سيمكن ذلك الباحثين من إجراء بحوث ذات جودة عالية تناظر وربما تتجاوز ما يقوم به نظراؤهم في الدول الغربية.

ليست مثل هذه البيانات بديلاً كاملاً للمسوحات الطولية اللوحية لأنها لا تجمع معلومات حول فقضايا مثل مرئيات المواطنين حول شؤون اجتماعية واقتصادية، وتفاصيل غير رسمية كاستخدامهم لوقتهم وأهدافهم المهنية وطبيعة شبكاتهم الاجتماعية وغيرها. لذا ربما يُعد الطريق الأمثل هو إطلاق مسوح طولية لوحية خليجية وتعزيزها من خلال ربطها بقواعد البيانات الوطنية. ولكن في جميع الحالات، لأجل حصد العوائد الأكبر، ينبغي النظر في وضع آليات مرضية لجميع الأطراف لمشاركة البيانات مع المجتمع البحثي. كما ينبغي إنشاء منتديات تمكن الباحثين من مشاركة بحوثهم القائمة على تلك البيانات مع المؤسسات الحكومية التي قد تستفيد منها، وذلك تحت مظلة مشروع مطول يسعى لسد الفجوة المزمنة بين الطرفين.

فعلى المدى الطويل، سيكون أحد معايير النجاح هو حدوث تحول في طبيعة البحوث الخليجية المنشورة في الدوريات الدولية، من بحوث قائمة على استطلاعات رأي مصغرة ومقابلات شخصية ومجموعات تركيز، إلى بحوث حيث تلعب المسوح الطولية اللوحية دور أكبر. إن إنشاء مسح طولي لوحي خليجي مفتوح للمجتمع البحثي ليس ترفاً أكاديمياً، بل خطوة عملية لتعزيز جودة القرار العام. فلا يمكن تحقيق هدف الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة إلا من خلال تطوير بنية تحتية إحصائية متقدمة.

اقتصاديات «الإشارة»: لماذا يفضّل سوق العمل جامعات محددة؟

The Economics of Signaling: why does the labor market favor certain universities?

د. صالح بن عبدالرزاق العُمري
قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود
salomari@ksu.edu.sa

تخيّل مسؤول توظيف في شركة كبرى أمام مئات السير الذاتية لوظيفة واحدة. وقت القراءة محدود، وتكلفة الخطأ عالية: توظيف مرشح غير مناسب قد يعني شهورًا من التدريب المهدر وتكاليف إعادة التوظيف. لذلك، لا يتصرف أصحاب العمل في الاقتصاد السعودي أو غيره من الاقتصادات كـ«قضاة جودة» يسعون للعدالة المطلقة، بقدر ما يتصرفون من منطلق اقتصادي بحت كـ«مديري مخاطر» يبحثون عن قرار معقول بأقل قدر من عدم اليقين.

من هنا نفهم لماذا تتكرر أسماء جامعات بعينها في قوائم «المفضّلين». المسألة ليست مؤامرة ولا مجرد «وجاهة اجتماعية»، بل هي اختصار إحصائي يظهر حتميًا عندما تكون المعلومات ناقصة وتكلفة الفرز باهظة.

في بداية المسار المهني، تكون إنتاجية المرشح الحقيقية غير مرئية وما يراه صاحب العمل هو مجرد «إشارات" (Signals): اسم الجامعة، التخصص، المعدل، والشهادات المهنية. هذا بالضبط ما ناقشته نظرية «إشارات سوق العمل» لمايكل سبنس لحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: التعليم والمؤشرات المرتبطة به تساعد أصحاب العمل على التمييز بين المرشحين في ظل ضبابية المعلومات.

هنا تبرز «لعبة الاحتمالات». حتى لو لم تكن القدرات موزعة حصريًا على جامعات النخبة، فإن المنطق الاقتصادي البسيط يقول: إذا كانت التجربة التاريخية للشركة تشير إلى أن احتمال العثور على مرشح قوي يكون أعلى عندما تحمل السيرة الذاتية اسم جامعة (أ)، فإن نظام الفرز الأولي سيكافئ جامعة (أ). وبذلك يصبح اختيار مرشح من (أ) رهانًا أقل مخاطرة.

هل هذا مجرد تنظير؟ الأدلة من «الميدان» تؤكد ذلك. في دراسات تُعرف بـ Resume Audit Experiments، يرسل الباحثون سيرًا ذاتية متطابقة في المهارات والخبرة، ويغيّرون عنصرًا واحدًا فقط: اسم المؤسسة التعليمية. في ورقة بحثية لـ Deming وزملائه نُشرت في American Economic Review، وجدوا أن بكالوريوس إدارة أعمال من مؤسسة ربحية "أونلاين" كان أقل بحوالي 22 % في احتمال تلقي اتصال مقارنة بدرجة مماثلة من مؤسسة عامة غير انتقائية (مع بقاء بقية السيرة ثابتة). الرسالة هنا واضحة: صاحب العمل يستخدم نوع/سمعة المؤسسة كإشارة سريعة في الفرز الأولي.

قد يبدو الحل بديهيًا: «فتّشوا عن الموهوبين في كل مكان». لكن التفتيش عملية مكلفة اقتصاديًا: مقابلات، اختبارات، وتدقيق مشاريع. عندما تكون تكلفة الفرز مرتفعة، يصبح من العقلاني للشركات أن تذهب حيث «العائد الاحتمالي أعلى لكل ساعة فحص".

وهذا ما أثبته راسل واينستين (Russell Weinstein) في تحليله لسلوك التوظيف؛ حيث وجد أن قرارات الشركات والأجور لا تحركها فقط سمعة الجامعة أو حجمها بشكل مطلق، بل «انتقائيتها النسبية مقارنة بجامعات المنطقة». ببساطة، تميل الشركات لتركيز جهودها في الجامعة التي تُعد «الأفضل محليًا» لأن ذلك يقلل تكاليف البحث والنقل. وتشير نتائجه إلى أن الجامعة الأفضل تصنيفًا في منطقتها ضاعف احتمالية جذب شركات الاستشارات، ويحظى خريجوها بعلاوة أجور تصل إلى 4 % مقارنة بنظرائهم من جامعات متوسطة الانتقائية في المنطقة نفسها.

بتطبيق نموذج «واينستين» على سوق العمل السعودي، يمكننا فهم الديناميكية التي تحكم العلاقة بين أرباب العمل وجامعة مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. السر لا يكمن فقط في جودة المناهج، بل في «الانتقائية العالية للطلاب». بالنسبة لشركة كبرى، الجامعة هنا قامت بالفعل بالجزء الأصعب من مهمة الموارد البشرية: لقد قامت بـ«فرز» آلاف المتقدمين واختارت النخبة. بالتالي، الذهاب للتوظيف هناك يعني أن الشركة تضمن احتمالية مرتفعة جدًا لوجود كفاءات عالية في مكان واحد، مما يخفض «تكلفة الفرز» إلى أدنى مستوياتها مقارنة بالبحث في أوعية تعليمية أخرى أقل انتقائية. هذه «الكفاءة في البحث» هي ما يخلق الإقبال الكثيف على خريجي الجامعات النخبوية أو برامج الابتعاث النوعية في بداية حياتهم المهنية.

الإجابة تأتي من أدبيات «تعلم صاحب العمل»Employer Learning حيث تشير بعض الأبحاث مثل دراسة Bordón & Braga إلى أن «علاوة السمعة» للجامعة تكون في ذروتها عند التوظيف الأول فقط، حيث يعتمد صاحب العمل على اسم الجامعة كإشارة للجودة في غياب المعلومات. لكن هذه العلاوة تتآكل تدريجيًا مع الزمن؛ فالأداء الفعلي في الميدان يكشف المعدن الحقيقي للموظف، وتتراجع أهمية اسم الجامعة لصالح الإنجاز الملموس والخبرة المتراكمة. الاسم يمنحك تذكرة الدخول، لكنه لا يضمن لك البقاء في القمة.

إذا كنت خريجًا من جامعة لا تملك «السمعة السوقية» القوية، فأنت لست بحاجة لتغيير جامعتك، بل لتغيير «جودة الإشارة» التي ترسلها. في ظل رؤية 2030 وتنافسية السوق، ظهرت معادلات جديدة للموازنة:

1. الشهادات المهنية الاحترافية: في تخصصات مثل المالية والمحاسبة والموارد البشرية، أصبحت شهادات مثل (CFA, SOCPA, CIPD, PMP) تلعب دور «المعادل العظيم» وهي إشارات معيارية موثوقة تتجاوز اسم الجامعة.
2. أعمال قابلة للفحص: بدلاً من أن تخبرهم أنك جيد، أرهم ذلك من خلال مشاريع برمجية، تصاميم، أو دراسات حالة منشورة.
3. التدريب النوعي: التدريب في جهات مرموقة يضيف «ختم جودة» جديد لسيرتك الذاتية يزاحم ختم الجامعة.

نحن نعيش مرحلة انتقالية، فمثلاً هل سيغير الذكاء الاصطناعي قواعد اللعبة؟ مع تطور أدوات الذكاء الاصطناعي في التوظيف وقدرتها على تحليل المهارات (Skills-based Hiring) وإجراء اختبارات أداء دقيقة بتكلفة منخفضة، قد نشهد تراجعًا في الاعتماد على «اسم الجامعة» كإشارة رئيسية. عندما تنخفض تكلفة «قياس المهارة الحقيقية»، لن يضطر صاحب العمل للاعتماد على «التخمين الاحتمالي».

باختصار، إن تفضيل سوق العمل لجامعات معيّنة هو سلوك اقتصادي عقلاني يهدف لتقليل المخاطر في بيئة معلومات ناقصة. اسم الجامعة يمنح دفعة أولية قوية، لكنه ليس شيكًا مفتوحًا للأبد. المبدعون من كل الجامعات يمتلكون الفرصة، شريطة أن يقدموا للسوق إشارات بديلة (شهادات، مشاريع، مهارات) قوية بما يكفي لكسر ضبابية المشهد الأولي.

AI, Specialization, and the New Economics of Bargaining Power [1]

By Prof. Abhinay Muthoo
Founding Fellow of the Royal Economic Society (FREcon), UK

In his thought-provoking essay "Adam Smith at 250," Professor Michael Spence revisits one of the foundational ideas in economics: Adam Smith's insight that specialization and the division of labour are central drivers of productivity and prosperity. Professor Spence argues persuasively that while specialization remains fundamental to modern economies, it is now undergoing profound transformation, driven both by rising geopolitical risks and by the emergence of generative artificial intelligence.

One particularly important aspect of his argument concerns the impact of AI on the "knowledge-transfer equation." Smith's model of specialization depended critically on the existence of pockets of knowledge and expertise that were relatively difficult to acquire and transfer. But if generative AI systems increasingly make expertise available quickly and at very low cost, the scarcity value of some forms of human capital may decline substantially, while other forms may become even more valuable.

This insight has major implications not only for productivity and labour markets, but also for bargaining power and value capture across workers, firms, and countries. In economics, outcomes are often shaped not simply by productivity, but by the strategic environment within which economic actors interact. In particular, bargaining outcomes depend crucially on "outside options", the alternatives available to individuals, firms, or nations if negotiations fail. When outside options improve, bargaining power generally rises. When they weaken, bargaining power tends to decline.

Viewed through this lens, AI may trigger significant shifts in bargaining power precisely because it changes the transferability, scarcity, and relative value of knowledge. Consider labour markets. If AI systems can replicate or significantly augment certain forms of analytical or technical expertise, then the scarcity, and therefore bargaining strength, of some highly skilled workers may diminish. At the same time, forms of knowledge that remain difficult to codify, replicate, or transfer may become even more valuable. Human capabilities involving judgment under uncertainty, trust-building, creativity, leadership, persuasion, strategic thinking, and relationship management may therefore command increasing premiums.

Importantly, this process is unlikely to be uniform across sectors or countries. Economies that rely heavily on exporting relatively standardized knowledge-intensive services may face different pressures from those possessing strong institutional capacity, advanced innovation ecosystems, or globally dominant digital platforms.

The implications for firms may be equally profound. Companies that own AI infrastructure, proprietary data, distribution systems, or trusted brands may capture a disproportionate share of the gains generated by AI-enhanced productivity. In many industries, the key competitive question may not simply be who uses AI most effectively, but who controls the strategic bottlenecks around which AI-enabled markets are organized.

This suggests that AI could increase concentration and market power in some sectors even as it democratizes access to certain forms of expertise. There are also important geopolitical implications. Prof. Spence rightly emphasizes that rising perceptions of interdependence risk are already reshaping globalization and partially reversing international specialization. AI may intensify these dynamics. Countries are increasingly likely to view technological capabilities, data governance, semiconductor supply chains, cyber resilience, and digital infrastructure not merely as economic assets, but as components of national security and strategic autonomy.

As a result, competition among nations may increasingly revolve around the control of critical technologies, AI ecosystems, and the institutional frameworks governing their use.

At the same time, AI could create opportunities for some developing economies by reducing barriers to acquiring certain forms of expertise and enabling faster diffusion of knowledge. Yet whether these opportunities translate into sustained prosperity will depend heavily on institutional quality, governance capacity, education systems, and the ability to adapt strategically to rapidly changing global conditions.

Ultimately, the most important effects of AI may not lie solely in automation or productivity enhancement, but in how AI reshapes the strategic landscape within which economic actors negotiate, compete, and collaborate.

Nearly 250 years after Adam Smith published The Wealth of Nations, specialization remains central to economic life. But as Professor Spence insightfully argues, the nature of specialization itself is changing. The next stage of this transformation may depend not only on technology, but also on how societies, firms, and nations adapt to the new structure of knowledge, bargaining power, and strategic dependence that AI may create.

(1) These reflections build on Professor Michael Spence's article "Adam Smith at 250," published in the March 2026 issue of the Economy Bulletin of the Saudi Economic Association (SEA)

Abstracts from the Journal of Economic Studies (June 2026) Volume 18, No. 1

The "Journal of Economic Studies" is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety of economic topics and issues. The Journal of Economic Studies applies the Open Journal System (OJS), which is an open-source platform for managing and publishing academic journals online. This issue of the journal (June 2026) can be found on the link: (اضغط هنا) The following is titles of the papers:

البحوث العربية Arabic Papers

- أثـر العوامـل البيئيـة في معـدلات البطالـة مـن خلال مسـتوى الصحـة العامـة في المملكـة العربيـة السـعودية خلال الـفترة 1995-2023

د. فيفيان نصر الدين؛ أ. العنود شبيلي

The Impact of Environmental Factors on Unemployment Rate through Public Health in the KSA During the period 1995 - 2023

Vivian Nasrualddin; Al-Anoud Shubayla

- المصـادر الرئيسـية للنمـو الاقتصـادي في المملكـة العربيـة السـعودية: دراسـة قياسـية خلال الـفترة 2000-2023

د. الوليد قسوم ميساوي؛ د. محمد جعفر هني

The Main Sources of Economic Growth in Kingdom of Saudi Arabia an Econometric: Study During the period 2000 - 2023

Loualid Guessoum Messaoui; Mohamed Jafar Henni

- محـددات واسـتقرار الطلـب على النقـود في منطقـة الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا: دراسـة تطبيقيـة باسـتخدام نمـاذج السلاسـل الزمنيـة خلال الـفترة 1990– 2023

د.ماردين محسوم فرج

Determinants and Stability of Money Demand in the Middle East and North Africa: An Empirical Study Using Time Series Models During the period 1990–2023

Mardin Mahsum Faraj

البحوث الإنجليزية English Papers

- The Impact of Structural Change on Carbon Dioxide Emissions: Further Investigation for GCC Countries

Hamrouni Daghbagi; Kahouli Zohra

تأثير التغير الهيكلي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: دراسة معمّقة لدول مجلس التعاون الخليجي

د. الدغباجي الحمروني؛ د.زهرة كحولي

- The Impact of Banking Development on Economic Growth: Empirical Evidence from Egypt during the period 1990 - 2023

Elsayed M. A. Elseraty; Nesma Mohamed M. Hussein; Mahmoud Gamal Zakzouk

تأثير التطور المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ: دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة 1990-2023

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي؛ أ. نسمة محمد مصطفى حسين؛ د. محمود جمال زقزوق

- Assessing the Impact of Economic Shocks on the Exchange Rate of the Egyptian Pound During the period 1977 - 2022

Fayez Abdelhady A. Mahmoud

تقييـم تـأثير الصدمـات الاقتصاديـة على سـعر صرف الجنيـه المصري خلال الـفترة 1977-2022

أ.د. فايز عبد الهادي أحمد محمود

SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
(KING SAUD UNIVERSITY)
P.O. BOX 71115 RIYADH 11587
PHONE (+966)114674141
FAX (+966)114674142

TheSaudiEA
www.sea.org.sa

جمعية الاقتصاد السعودية
جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587
هاتف (4674141)
فاكس (4674142)